(وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا)
(سورة الحشر ، الآية ٦)



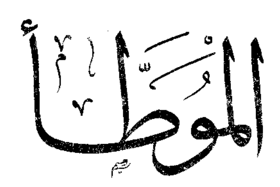
« ما ظهر على الأرض كتاب بعد
كتاب الله، أصحُّ من كتاب مالك »
« الإمام الشافعي »

الجزء الأول

صحّحه ، ورقّمه ، وخرّج أحاديثه ،
وعلّق عليه
محمد فؤاد عبد الباقي

دار
احياء التراث العربي
بيروت - لبنان

١٤٠٦هـ ١٩٨٥م


الموطأ

بسم الله الرحمن الرحيم

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْآخِرَةِ، وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ. (١/٣٤)

يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ، وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا ٱلْأَلْبَابِ. (٢/٢٦٩)

هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ. (٦٢/٢)

مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ، وَٱلَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ. (٤٨/٢٩)

وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ. (٤٧/٢)

إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ، يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا. (٣٣/٥٦)

اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم. وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم. إنك حميد مجيد. (خ ٦٠/١٠)

(أما بعد) فهذا موطأ مالك، خير كتاب أخرج للناس فى عهده. ثم ماخايره فخاره كتاب أخرج من بعده.

ولأمرٍ ما قال فيه إمامنا الشافعىّ (محمد بن إدريس) رضى الله عنه، قولته المشهورة:

ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك. وفى رواية:

ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن، من كتاب مالك. وفى رواية:

ما فى الأرض بعد كتاب الله، أكثر صوابا من موطأ مالك. وفى رواية:

ما بعد كتاب الله، أنفع من الموطأ.

والشافعىّ هذا ، هو الذى قال فيه الإمام أحمد بن حنبل:

كنتُ سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلا من حفّاظ أصحاب مالك. فأعدته على الشافعىّ لأنى وجدته أقومهم.

ولأمرٍ ما ، قال الإمام البخارىّ ، وهو من هو : أصح الأسانيد ، مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال القاضى أبو بكر بن العربىّ ، فى شرح الترمذىّ :

الموطأ هو الأصل الأول واللباب . وكتاب البخارىّ هو الأصل الثانى فى هذا الباب . وعليهما بَنَى الجميعُ، كمسلم والترمذىّ .

وأول من صنف فى الحديث ورتبه على الأبواب :

مالك ، بالمدينة . وابن جريج ، بمكة . والربيع بن صبيح ، أو سعيد بن أبى عروبة ، أو حماد بن سلمة، بالبصرة. وسفيان الثورىّ ، بالكوفة . والأوزاعىّ ، بالشام . وهشيم ، بواسط . ومعمر ، باليمن . وجرير بن عبد الحميد ، بالرىّ . وابن المبارك ، بخراسان .

وقال الحافظان ، ابن حجر والعراقىّ :

كان هؤلاء فى عصر واحد . فلا يُدْرَى أيهم سبق . وذلك فى سنة بضع وأربعين ومائة .

وقد صنف الإمام مالك الموطأ ، وتوخّى فيه القوىّ من أحاديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وقد وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث. فلم يزل ينظر فيه ، فى كل سنة، ويسقط منه. حتى بقى هذا.

وقد أخرج ابن عبد البرّ ، عن عمر بن عبد الواحد ، صاحب الأوزاعىّ ، قال : عرضنا على مالك الموطأ ، فى أربعين يوما . فقال : كتاب ألّفته فى أربعين سنة ، أخذتموه فى أربعين يوما ! ما أقلّ ما تفقهون فيه !

وقال مالك : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى عليه، فسميته **(الموطأ)**

وقال الجلال السيوطىّ : وما من مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد .

فالصواب أن الموطأ صحيح كله، لا يستثنى منه شىء اه .

وقد صنف ابن عبد البرّ كتاباً فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل . قال : ما فيه من قوله **(بلغنى)** ومن قوله **(عن الثقة)** عنده ، مما لم يسنده ، أحد وستون حديثا .

كلها مسندة عن غير طريق مالك ، إلا أربعة لا تعرف .

أحدها : إنى لا أَنْسَى ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ . (أخرجه فى : ٤ ـ كتاب السهو ، حديث ٢) .

والثانى : أن رسول الله ﷺ أُرِىَ أعمار الناس قبله ، أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثلَ الذى بلغ غيرهم فى طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر. (أخرجه فى : ١٩ ـ كتاب الاعتكاف ، حديث ١٥) .

والثالث: أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصانى به رسول الله ﷺ، حين وضعت رجلى فى الغَرْز، أن قال «أحسن خُلُقك للناس. يامعاذ بن جبل» (أخرجه فى: ٤٧ ـ كتاب حسن الخلق، حديث١).

والرابع: إذا أنشأت بحرية، ثم تشاءمت، فتلك عين غُدَيقة (أخرجه فى:١٣ـ كتاب الاستسقاء،حديث٥).

وهنا نقف، لننقل كلمة خاتمة المحدثين المحققين، المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطىّ من كتابه **(دليل السالك، إلى موطأ الإمام مالك)** ص ١٤ عند قوله:

وقد رأيت بعض متقنى السنن   من حاز فى كل العلوم خير فن
عزا إلى نجل الصلاح أن وصل   أربعة الأخبار. فالكل اتصل

قولى (بعض متقنى السنن الخ) هو الشيخ صالح الفُلاَّنىّ شهرة، العمرىّ نسبة، المدنىّ مهاجرا. فى حواشيه على شرح زكريا الأنصارىّ على ألفية العراقىّ، عند قوله (ولا يرد موطأ مالك الخ) فقد قال، بعد أن تعقب كلام الحافظ العراقىّ، وتسليم الحافظ ابن حجر له، بكلام متين، ما نصّ المراد منه: وما ذكره العراقىّ من أن من بلاغاته مالا يعرف، مردود بأن ابن عبد البرّ ذكر أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته، كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث.

وقد وصل ابن الصلاح الأربعة فى تأليف مستقل، وهو عندى، وعليه خطه.

فظهر بهذا أنه لا فرق بين الموطأ والبخارىّ. وصحّ أن مالكا أول من صنف فى الصحيح، كما ذكره ابن عبدالبرّ، وابن العربىّ القاضى، والسيوطىّ، ومغلطاى، وابن ليون، وغيرهم. فافهم اهـ. منها بلفظه، منقولا من نسخة بخط صاحب الحواشى الشيخ صالح الفُلاَّنىّ المحدّث الشهير المذكور.

ثم عقّب على ذلك فقال:

والعجب من ابن الصلاح، رحمه الله. كيف يطلع على اتصال جميع أحاديث الموطأ، حتى أنه وصل الأربعة التى اعترف ابن عبد البرّ بعدم الوقوف على طرق اتصالها. ومع هذا، لم يزل مقدِّما للصحيحين عليه، فى الصحة. مع أن الموطأ هو أصلهما. وقد انتهجا منهجه فى سائر صنيعه، وأخرجا أحاديثه من طريقه.

وغاية أمرها أن ما فيهما من الأحاديث أزيد مما فيه.

عرضت هذا على صديق القاضى الفاضل **الأستاذ أحمد محمد شاكر** فأملى علىّ ما يأتى:

... ولكنه لم يذكر الأسانيد التى قال الفُلاَّنىّ إن ابن الصلاح وصل بها هذه الأحاديث. فلا يستطيع أهل العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها، إلا إذا وجدت الأسانيد، وفحصت. حتى يتبين إن كانت متصلة أوْ لا. وصحيحة أوْ لا.

الذين رووا الموطأ عن مالك[1]

من أهل المدينة

١ — معن بن عيسى القزاز** . ٢ — عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبيّ المدنيّ ثم البصريّ** سمع من الإمام نصف الموطأ، وقرأهو عليه النصف الآخر. ٣ — أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهريّ** . ٤ — بكار بن عبدالله الزبيريّ* . ٥ — مصعب بن عبدالله الزبيريّ** . ٦ — عتيق بن يعقوب* . ٧ — مطرف ابن عبدالله . ٨ — إسماعيل بن أبي أويس عبدالله * . ٩ — عبد الحميد بن أبي أويس عبدالله * . ١٠ — أيوب ابن صالح ، وسَكَنَ الرملة * . ١١ — سعيد بن داود * . ١٢ — محرز المدنيّ (قال عياض : وأظنه ابن هرون الهُدَيريّ) * . ١٣ — يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره) . ١٤ — فاطمة بنت الإمام . ١٥ — إسحاق بن إبراهيم الحنينيّ . ١٦ — عبد الله بن نافع . ١٧ — سعد بن عبد الحميد الأنصاريّ .

ومن أهل مكة

١ — يحيى بن قزعة . ٢ — الإمام الشافعيّ * حفظ الموطأ بمكة ، وهو ابن عشر ، في تسع ليال ، ثم رحل إلى مالك فأخذه عنه .

ومن أهل مصر

١ — عبدالله بن وهب** ٢ — عبد الرحمن بن القاسم** ٣ — عبد الله بن عبد الحكم * ٤ — يحيى بن عبد الله بن بكير**، وقد ينسب إلى جده ، في الديباج أنه سمع من مالك الموطأ سبع عشرة مرة . ٥ — سعيد بن كثير بن عُفَير الأنصاريّ**، وينسب إلى جده . ٦ — عبدالرحيم بن خالد * . ٧ — حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، وقيل مرزوق ، كاتب مالك* . ٨ — أشهب . ٩ — عبد الله بن يوسف التنّيسيّ ، وأصله دمشقيّ** . ١٠ — ذو النون المصريّ .

ومن أهل العراق وغيرهم

١ — عبدالرحمن بن مهديّ البصريّ . ٢ — سويد بن سعيد بن سهل الهرويّ** . ٣ — قتيبة بن سعيد ابن جَميل البلخيّ * ، ٤ — يحيى بن يحيى التميميّ الحنظليّ النيسابوريّ * . ٥ — إسحاق بن عيسى الطَبَّاع البغداديّ. ٦ — محمد بن الحسن الشيبانيّ، صاحب أبي حنيفة** . ٧ — سليمان بن بُرْد بن نجيح التجيبيّ** . ٨ — أبو حُذافة أحمد بن اسماعيل السهميّ البغداديّ * ، وسماعه للموطأ صحيح ، وخلط في غيره . ٩ — محمد بن شروس الصنعانيّ * . ١٠ — أبو قُرّة السكسكيّ موسى بن طارق * . ١١ — أحمد بن منصور الحرانيّ** . ١٢ — محمد بن المبارك الصوريّ** . ١٣ — بربر المغني ، بغداديّ * . ١٤ — إسحاق بن موسى الموصليّ ، مولى بني مخزوم .

---

(١) ذكر الإمام الزرقانيّ هذه الأسماء ومنها أسماء أصحاب نسخ الموطأ الأربعة عشرة، وقد أتبعنا كل اسم منها بنجمتين (**). ومنها الذين ذكرهم القاضي عياض، خلاف الأربعة عشرة ، وقد أتبعنا كل اسم منها بنجمة (*).

١٥ — يحيى بن سعيد القطان . ١٦ — روح بن عبادة . ١٧ — جويرية بن أسماء . ١٨ — أبو الوليد الطيالسيّ هشام بن عبد الملك . ١٩ — أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفيّ . ١٩ — محمد بن يحيى السبأيّ اليمانيّ . ٢٠ — الوليد بن السائب القرشيّ . ٢١ — محمد بن صدقة الفدكيّ . ٢٢ — الماضي بن محمد بن مسعود الغافقيّ . ٢٣ — محمد بن النعمان بن شبل الباهليّ . ٢٤ — عبيد الله بن محمد العيشيّ . ٢٥ — محمد بن معاوية الحضرميّ . ٢٦ — محمد بن بشير المغافريّ الناجي . ٢٧ — يحيى بن مضر القيسيّ .

ومن أهل المغرب من الأندلس

١ — زياد بن عبد الرحمن الملقب شَبطون* ، سمع الموطأ من مالك. ٢ — يحيى بن يحيى الليثيّ**. ٣ و٤ — حفص وحسان، ابنا عبد السلام * . ٥ — الغاز بن قيس * . ٦ — قَرْعُوس (قِرْعَوْس) بن العباس * . ٧ — سعيد ابن عبد الحكم * ٨ — سعيد بن أبي هند * . ٩ — سعيد بن عبدوس * . ١٠ — عباس بن صالح * . ١١ — عبد الرحمن بن عبد الله* . ١٢ — عبد الرحمن بن هند* . ١٣ — شبطون بن عبد الله الأنصاريّ الطُليطليان* .

ومن القيروان

١ — أسد بن الفرات * . ٢ — خلف بن جرير بن فضالة* .

ومن تونس

١ — علي بن زياد* . ٢ — عيسى بن شجرة* .

ومن أهل الشام

١ — عبد الأعلى بن مسهر الغسانيّ * . ٢ — عبد بن حِبّان * ، الدمشقيان. ٣ — عتبة بن حماد الدمشقيّ ، إمام الجامع . ٤ — مروان بن محمد . ٥ — عمر بن عبد الواحد السلميّ ، دمشقيان أيضا . ٦ — يحيى بن صالح الوُحاظي الحمصيّ . ٧ — خالد بن نزار الأيْليّ * .

قال القاضي عياض ، بعد ذكر غالبهم: فهؤلاء الذين حققنا أنهم رووا عنه الموطأ ، ونصّ على ذلك المتكلمون في الرجال.

وقد ذكروا أيضاً : أن محمد بن عبد الله الأنصاريّ البصريّ أخذ الموطأ عنه ، كتابةً . وإسماعيل بن إسحاق، أخذه عنه، مناولةً .

أما أبو يوسف ، فرواه عن رجل ، عنه .

وقد ذكر عن المهديّ والهادي أنهما سمعا منه ، ورويا عنه . وأنه كتب الموطأ للمهديّ .

وذكروا أيضاً أن الرشيد وبنيه الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه الموطأ .

ولا مرية أن رواة الموطأ أكثر من هؤلاء . ولكن إنما ذكرنا منهم من بلغنا ، نصًّا ، سماعه له منه وأخذه له عنه ، أو من اتصل إسنادنا له فيه عنه .

والذى اشتهر من نسخ الموطأ ، مما رويته ، أو وقفت عليه ، أو كان فى روايات شيوخنا ، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت ، نحو عشرين نسخة . وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة .

وقد رأيت الموطأ رواية محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس الصنعانى عن مالك ، وهو غريب ؛ ولم يقع لأصحاب اختلاف الموطآت . فلهذا لم يذكروا عنه شيئاً .

هذا كله كلام القاضى عياض .

وقال الجلال السيوطىّ : وقد ذكر الخطيب، ممن روى الموطأ عن مالك ، إسحاق بن موسى الموصلىّ ، مولى بنى مخزوم .

وقال بعض الفضلاء :

اختار أحمد بن حنبل فى مسنده رواية : عبد الرحمن بن مهدىّ .

والبخارىّ رواية: عبد الله بن يوسف التنّيسى .

ومسلم رواية : يحيى بن يحيى التميمىّ النيسابورىّ[1] .

وأبو داود رواية : القعنبىّ .

والنسائىّ رواية : قتيبة بن سعيد .

قال الإمام الزرقانىّ : وهذا كله أغلبىّ ، وإلا فقد روى كلٌّ ممن ذكر، عن غير من عيَّنه .

وقد عقّب على ذلك المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطىّ بقوله :

ومن هنا يعلم، بالضرورة، أن أصحاب كتب الحديث المعتبرة ، كلهم عالة على مالك وأصحابه . وهو شيخ الجميع . لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة ، ومسند الإمام أحمد . وقد رأيتَ تعويل الجميع على روايات الموطأ والسماع من أصحابه .

وقد قال الشيخ ولىّ الدين الدهلوىّ وطنا ، العمرىّ نسبا : كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها ، وأقدمها وأجمعها . وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد فى روايته ودرايته ، والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته ، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه . ومن تتبع مذاهبهم ، ورزق الإنصاف من نفسه ، علم، لامحالة، أن الموطأ عدة مذهب مالك وأساسه . وعمدة مذهب الشافعىّ وأحمد وراسه . ومصباح مذهب أبى حنيفة وصاحبيه ونبراسه .

وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون ، وهو منها بمنزلة الدوحة من الغصون .

---

(١) قال الجلال السيوطى : يحيى بن يحيى المذكور ، ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن ، بل هو يحيى بن يحيى بن بكير ابن عبد الرحمن التميمىّ الحنظلىّ النيسابورىّ ، أبو زكريا. مات فى صفر سنة ست وعشرين ومائتين. روى عنه البخارىّ ومسلم فى صحيحيهما. وأما يحيى بن يحيى صاحب الرواية المشهورة ، فهو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس ، أبو محمد الليثىّ الأندلسىّ ، مات فى رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين .

وإن الناس، وإن كانوا من فتاوى مالك فى ردّ وتسليم ، وتنكيت وتقديم ، ماصفى لهم الشرب ، ولا تأتّى لهم المذهب ، إلا بما سعى فى ترتيبه ، واجتهد فى تهذيبه .

وقال الشافعىّ لذلك : **ليس أحد أمنّ علىّ فى دين الله من مالك .**

وعلم أيضا أن الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم وسنن أبى داود، ومايتعلق بالفقه من صحيح البخارىّ وجامع الترمذىّ ـ مستخرجات على الموطأ . تحوم حومه ، وتروم رومه . مطمح نظرهم منها وصل ما أرسله . ورفع ما أوقفه . واستدراك ما فاته . وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده . وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه .

وبالجملة ، فلا يمكن تحقيق الحق فى هذا ولا ذاك ، إلا بالإكباب . على هذا الكتاب .

اهـ كلام الدهلوىّ بلفظه .

وفيه بعد هذا ؛ إن مسند الدرامىّ إنها صُنِّف لإسناد أحاديث الموطأ . وفيه كفاية لمن اكتفى . اهـ. وهو كلام فى غاية الإنصاف . فلله درّ من لقبه بولىّ الله . ولم أقل هذا تعصبا لكتاب مالك ، ولله الحمد . بل لاطلاعى على الحقيقة ، وتتبعى لرواياته ، والوقوف على أعيان أحاديثه بأسانيدها فى الكتب الستة وغيرها فى كتب الأحاديث ، الموجودة بأيدى الناس ، الآن .

ومما هو ضرورىّ عند المحدّثين ، أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصرهم ، كالإمام أحمد فى مسنده ، أغلبهم تلامذة الإمام مالك، الذين رووا عنه الموطأ بروايات عديدة ، قلّ أن تخلو واحدة منها عن زيادة تنفرد بها .

ولم يتركوا شيئا من أحاديث الموطأ ، بل أخرجوها فى مصنفاتهم ، ووصلوا كثيرا من مرسلاته ومنقطعاته وموقوفاته . وبذلك يتضح ما نقلته هنا عن ولىّ الله الدهلوىّ .

لكن فى قوله (ومايتعلق بالفقه من صحيح البخارىّ) نظر . لأن البخارىّ أخرج فى صحيحه كثيرا عن مالك، مما يتعلق بغير الفقه . كالأحاديث فى العقائد والسمعيات والأشراط ، وشبه ذلك .

فالصواب، الإطلاق فى صحيحه ، كما فعله فى صحيح مسلم .

اهـ . ما ذكره الإمام الشنقيطىّ فى كتابه **(دليل السالك ، إلى موطأ الإمام مالك)**

نسخ الموطأ

أما نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة .

ذكرها الإمام عبد الحىّ اللكنوىّ ، فى مقدمة كتابه (التعليق المجّد . على موطأ محمد) وذكرها الإمام الشنقيطىّ فى كتابه (دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك) .

وها أنا ذاكرٌ أسماء أصحاب تلك النسخ، وشيئا من تاريخهم. كما سرده هذان الإمامان الجليلان .

النسخة الأولى

المفهومة من الموطأ عند الإطلاق فى عصرنا . هى نسخة يحيى بن يحيى المصمودىّ .

وهو أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وَسْلاس بن شَمْلَل بن منقايا المصمودىّ . نسبة إلى مصمودة ، قبيلة من البربر .

أخذ يحيى الموطأ ، أولا ، من زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمىّ ، المعروف بشبطون .

وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك فى الأندلس .

ورحل إلى مالك للاستفادة مرتين . ورجع إلى وطنه واشتغل بإفادة علوم الحديث . وطلب منه أمير قرطبة قبول قضاء قرطبة ، فامتنع . وكان متورعا زاهدا ، مشاراً إليه فى عصره .

وارتحل يحيى إلى المدينة ، فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة . إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف (باب خروج المعتكف إلى العيد ــ وباب قضاء الاعتكاف ــ وباب النكاح فى الاعتكاف) . وسبعين

وكانت ملاقاته وسماعاته فى السنة التى مات فيها مالك . يعنى سنة تسع وأربعين ومائة . وكان حاضرا فى تجهيزه وتكفينه

وأخذ الموطأ أيضا من أجل تلامذة مالك ، عبدالله بن وهب . وأدرك كثيرا من أصحابه ، وأخذ العلم عنهم . ووقعت له رحلتان فى وطنه :

ففى الأولى ، أخذ عن مالك ، وعبد الله بن وهب ، وليث بن سعد المصرىّ ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . وفى الثانية ، أخذ العلم والفقه عن ابن القاسم صاحب المدوّنة . من أعيان تلامذة مالك .

قال الإمام الزرقانىّ : كان يحيى عند مالك . فقيل : هذا الفيل . فخرجوا لرؤيته ولم يخرج . فقال مالك له : لِمَ لم تخرج لنظر الفيل ، وهو لا يكون ببلادك ؟ فقال : لم أرحل لأنظر الفيل ، وإنما رحلت لأشاهدك ، وأتعلم من علمك وهديك . فأعجبه ذلك ، وسماه **عاقل الأندلس** وإليه انتهت رياسة الفقه بها . وانتشر به المذهب . وتفقه به من لا يحصى . وعرض للقضاء فامتنع ، فعَلَتْ رتبته على القضاة . وقُبِل قوله عند السلطان . فلا يُوَلَّى قاض فى أقطاره إلا بمشورته واختياره . ولا يُشير إلا بأصحابه . فأقبل الناس عليه لبلوغ أغراضهم .

وهذا سبب اشتهار الموطأ بالمغرب من روايته دون غيره .

(قلت) ولكن يبقى معرفة سبب اشتهاره فى العالم الإسلامىّ ، والاعتماد عليه دون سواه .

وبعد ما صار جامعا بين الرواية والدراية عاد إلى أوطانه ، وأقام بالأندلس ، يدرّس ويفتى على مذهب مالك . وبه وبعيسى بن دينار ، تلميذ مالك ، انتشر مذهب مالك فى بلاد المغرب .

وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين بعد المائتين .

النسخة الثانية

نسخة ابن وهب ، وهو أبو محمد عبد الله بن سلمة الفهرىّ المصرىّ . ولد فى ذى القعدة سنة خمس وعشرين

بعد المائة . وأخذ عن أربعمائة شيخ . منهم مالك ، والليث بن سعد ، ومحمد بن عبد الرحمن ، والسفيانان ، وابن جريج وغيرهم .

وكان مجتهداً لم يقلد أحداً ، كما قاله بعضهم .

والصحيح أنه كان مقلدا للإمام مالك . وقد تعلم منه الاجتهاد والتفقه ، ومن الليث . وكان كثير الرواية للحديث . وقد ذكر الذهبي وغيره أنه وجد فى تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفا . كلها من رواياته .

ومع هذا لم يوجد فى أحاديثه منكر ، فضلا عن ساقط أو موضوع .

ومن تصانيفه الكتاب المشهور بجامع ابن وهب[1] وكتاب المناسك . وكتاب المغازى . وكتاب تفسير الموطأ ، وكتاب القدر . وغير ذلك .

وقد كان صنف كتاب أهوال القيامة . فقرئ عليه يوما ، فغلب عليه الخوف ، فغشى عليه . وتوفى فى تلك الحالة يوم الأحد خامس شعبان سنة تسع وتسعين بعد المائة .

وقد طُلب بتوليته القضاء فامتنع .

ومما تفردت به هذه النسخة ، وهو أولها :

(مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه ، أن رسـول الله ﷺ قال « امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ـ الحديث »)

ولا يوجد هذا الحديث فى الموطآت الأخر ، إلا موطأ ابن القاسم .

قال الإمام الشنقيطى : وتوجد الآن نسخته بمكتبة فيض الله شيخ الإسلام بالأستانة العلية . كما أخبرنى به بعض علماء الترك الأفاضل .

النسخة الثالثة

نسخة أبى عبيد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصرى . ولد سنة اثنتين وثلاثين بعد المائة . وأخذ العلم عن كثير من الشيوخ، منهم مالك . وهو الذى تمهّر على يديه . ويُرْوَى أنه صحبه نحو عشرين سنة ، أو أكثر . وكان من أخص تلاميذه وكان زاهداً ، فقيها ، ورعا . وكان يختم القرآن كل يوم ختمتين . وهو أول من دوّن مذهب مالك فى المدوَّنة . وعليها اعتمد فقهاء المذهب[1] .

وكانت وفاته فى مصر سنة إحدى وتسعين بعد المائة .

وما انفردت به نسخته من الموطأ :

(مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من عمل عملا أشرك فيه

(١) اسم الكتاب (الجامع فى الحديث) وقد عثر على معظم هذا الكتاب حديثا فى مدينة إدفو . ويعد من أقدم المخطوطات العربية فى جميع مكاتب ومتاحف العالم ، إن لم يكن أقدمها جميعا . وهذه النسخة مكتوبة على ورق البردى الذى عرفت به مصر منذ القدم . ويرجع تاريخ كتابتها إلى القرن الثالث الهجرى (أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين) ص ٣٩ .
وقد طبع أخيراً بالمعهد الفرنسى بالقاهرة . (محمد كامل حسين) .

(٢) صارت إليه رياسة المالكية بمصر إلى أن توفى (أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين) ص ٤٤ .

معى غيرى ، فهو له كله . أنا أغنى الشركاء ») .

قال أبو عمر ، ابن عبد البر : هذا الحديث لايوجد إلا فى موطأ ابن القاسم ، وابن عُفَير ، من الموطآت .

النسخة الرابعة

نسخة أبى عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثىّ. القعنبىّ نسبة إلى جده . أصله من المدينة وسكن البصرة . ومات بمكة فى شوّال سنة إحدى وعشرين بعد المائتين . وكانت ولادته بعد الثلاثين والمائة .

أخذ عن مالك ، والليث ، وحماد ، وشعبة ، وغيرهم .

قال ابن معين : ما رأينا من يحدّث لله ، إلا وكيعا والقعنبىّ .

وله فضائل جمة . وكان مجاب الدعوات ، وعُدّ من الأبدال . رحمه الله . ومما انفردت به نسخته:

(أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، قال « لاتطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . إنما أنا عبد . فقولوا : عبده ورسوله ») .

النسخة الخامسة

نسخة عبد الله بن يوسف الدمشقىّ الأصل ، التِّنّيسىّ المسكن . نسبة إلى تنيس .

قال فى القاموس تنيس كسكين ، بلدة بجزيرة من جزائر بحر الروم ، قرب دمياط . تنسب إليها الثياب الفاخرة .

وهو ثقة . وثقه البخارىّ وأبو حاتم . وأكثر عنه البخارىّ فى الصحيح وغيره من كتبه . وهو أثبت الناس فى الموطأ ، بعد القعنبىّ .

قال أبو بكر بن خزيمة : سمعت نصر بن مرزوق يقول سمعت يحيى بن معين يقول ، وسألته عن رواة الموطأ عن مالك ، فقال : أثبت الناس فى الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبىّ ، وعبد الله بن يوسف التنيسىّ ، بعده . ومما انفردت به نسخة التنّيسىّ عن غيرها . إلا نسخة ابن وهب :

(مالك عن ابن شهاب عن حبيب ، مولى عروة ، عن عروة أن رجلا سأل رسول الله ﷺ : أى الأعمال أفضل ؟ قال « إيمان بالله ـ الحديث ») هكذا قالوا .

النسخة السادسة

نسخة معن القزّاز. نسبة إلى بيع القزّ . وهو أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار ، المدنىّ ، الأشجعىّ ، مولاهم.

كان يلقب بـ(عكّاز مالك) . لكثرة استناده عليه .

كان من كبار أصحاب مالك ومحققيهم ، ملازما له وإنما قيل له (عكاز مالك) لأن مالكا ، بعد ما كبر وأسنّ ، كان يستند عليه ، حين خروجه إلى المسجد ، كثيرا .

توفى بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومائة . فى شهر شوّال .

ومما انفردت به نسخته، عن غيرها من نسخ الموطأ :

(مالك عن سالم أبى النضر ، عن أبى سلمة ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلى فى الليل ، فإن فرغ من صلاته ، فإن كنت يقظانة تحدث معى ، وإلا اضطجع حتى يأتيه المؤذن)

النسخة السابعة

نسخة سعيد بن عُفَير . وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الأنصارىّ .

أخذ عن مالك والليث وغيرهما .

روى عنه البخارىّ وغيره. وصار أحد المحدّثين الثقات . ويقال إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه[1]

توفى فى رمضان سنة ست وعشرين بعد المائتين .

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت ، إلا موطأ محمد بن الحسن :

(مالك عن ابن شهاب، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شهاب عن جده أنه قال: يارسول الله. لقد خشيت أن أكون قد هلكت . قال « لِمَ » ؟ قال : نهانا الله أن نحمد بما لم نفعل ، وأجدنى أحب أن أحمد...الحديث).

النسخة الثامنة

نسخة ابن بُكَير. اشتهر بنسبته لجده . وهو يحيى بن يحيى بن بكير، أبو زكريا . الموصوف بإحياء شوارد العلوم وجمع شتاتها . المصرىّ .

أخذ عن مالك والليث وغيرهما .

وروى عنه البخارىّ ومسلم ، بواسطة ، فى صحيحيهما.

وثقه جماعة .

مات فى صفر سنة أحدى وثلاثين بعد المائتين .

ومما انفردت به نسخته من الموطأ إلا نسخة محمد بن الحسن :

(مالك عن عبد الله بن أبى بكر ، عن عمرة عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال « مازال جبريل يوصينى بالجار، حتى ظننت أنه ليورثنّه ») .

فمتن هذا الحديث ، فى رواية محمد ، برواية مالك عن يحيى بن سعيد ، عن أبى بكر ، عن عمرة ، عن عائشة.

النسخة التاسعة

نسخة أبى مصعب الزهرىّ . اشتهر بكنيته . واسمه أحمد بن أبى بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرىّ ، العوفىّ ، قاضى المدينة وأحد شيوخ أهلها .

لازم مالكا وتفقه عليه ، وروى عنه موطأه .

أخرج عنه أصحاب الكتب الستة . إلا أن النسائىّ ، روى عنه ، بواسطة .

توفى ، رحمه الله ، فى رمضان سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، عن اثنتين وتسعين سنة . وقد قالوا إن موطأه

(١) أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين . ص ١٦٩ .

آخر الموطآت التى عرضت على مالك . ويوجد فى موطئه زيادة نحو مائة حديث على سائر الموطآت الأخر . وكذلك موطأ أبى حذافة السهمىّ .

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت :

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ سئل : عن الرقاب ، أيها أفضل ؟ فقال « أغلاها ثمنا ، وأنفسها عند أهلها ») .

قال ابن عبدالبرّ : هذا الحديث موجود فى موطأ يحيى أيضاً (أخرجه فى:٣٨ـ كتاب العلاقة والولاء، حديث ١٥)

النسخة العاشرة

نسخة مصعب الزبيرىّ . وهو مصعب بن عبد الله الزبيرىّ .

قال بعضهم : مما انفردت به نسخته :

(مالك عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ قال ، فى أصحاب الحجر : « لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين ، إلا أن تكونوا باكين .. الحديث ») .

قال ابن عبد البرّ : هذا الحديث موجود فى موطأ يحيى بن بكير ، وسليمان أيضا ، أى سليمان بن برد . وهو فى موطأ محمد بن الحسن أيضاً .

النسخة الحادية عشرة

نسخة محمد بن مبارك الصورىّ .

قال الإمام الشنقيطىّ : ولم أقف على أن نسخته انفردت ببعض الأحاديث .

النسخة الثانية عشرة

نسخة سليمان بن بُرْد بن نجيح التجيبىّ ، مولاهم .

ولم أقف على أنها انفردت بشىء من الأحاديث . إلا حديث أصحاب الحجر .

ولم تنفرد به عن نسخة مصعب بن عبد الله الزبيرىّ ، ولا عن نسخة محمد بن الحسن .

النسخة الثالثة عشرة

نسخة سويد بن سعيد ، أبى محمد ، الهروىّ .

روى عنه مسلم وابن ماجه وغيرهما . وكان من الحفاظ المعتبرين .

مات سنة أربعين بعد المائتين . ومما انفردت به نسخته :

(مالك عن هشام ، عن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ أن رسول الله ﷺ قال « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . حتى إذا لم يُبق عالما ، اتخذ الناس رؤسا جُهَّالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم . فضلوا وأضلوا ») .

رواه البخاريّ من طريق مالك فى صحيحه . فى باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم (٣/٣٤)
ورواه أيضاً من طريق جرير عن هشام بن عروة ، إلى آخر إسناد مالك (٩٦ ـ كتاب الاعتصام ، ٧ ـ باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس) .
ورواه مسلم من هذه الطريق فى صحيحه ، فى باب رفع العلم وقبضه وظهور أهل الجهل، من كتاب العلم (١٣/٤٧).
وتوجد نسخته بمكتبة الملك الظاهر بدمشق ، كما أخبرنى بذلك بعض الثقات . ولم أقف عليها حين زيارتى لها أيام الحرب .

النسخة الرابعة عشرة

نسخة محمد بن الحسن الشيبانىّ ، صاحب أبى حنيفة .
وهى مطبوعة بالهند وإيران . ولها شهرة هناك ، وفى الحرمين.
ومما انفردت به نسخته حديث :
(إنما الأعمال بالنية ، وإنما لكل امرئ مانوى ... الحديث)
ولذلك نسب الحفّاظ هذا الحديث لموطأ مالك .
ولكن من لم تشتهر عنده رواية محمد بن الحسن، يزعم أن نسبة هذا الحديث للموطأ غلط .
ونسخته تزيد كثيراً على موطأ يحيى الليثىّ . لكنه شحنها بآثار ضعيفة من غير طريق مالك . يحتج بها لفقه الحنفية ، كما ذكر فيها ما وافق فقه الحنفية ظاهر أحاديث الموطأ .
وكما زادت نسخته بأحاديث ؛ فهى خالية من عدة أحاديث ثابتة فى سائر الروايات ، كما قاله الزرقانىّ فى أول شرح الموطأ ، وكما وقفت عليه أنا حين درسى له بالمسجد الحرام .

أصح الموطآت وأشهرها

قال الإمام الشنقيطىّ :

وأشهر الموطآت ذكرا — إذ كان بالصحة منها أحرى
موطأ الإمام يحيى الليثى — من كان فى العزم شبيه الليث
فهو الذى شرحه النقّادُ — وانتفعت بدُرّه العبادُ
وبلغت شروحه نحو المائهْ — فكلها عما حواه مُنْبِئهْ

قال القاضى عياض فى المدارك :
لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم ؛ اعتناء الناس بالموطأ .

شروح الموطأ

فممن شرحه : ابن عبد البرّ فى التمهيد[1]، والاستذكار . وأبو الوليد بن الصفار، وسماه الموعب . والقاضى محمد بن سليمان بن خليفة . وأبو بكر بن سابق الصقلىّ ، وسماه المالك . وابن أبى صفرة . والقاضى أبو عبد الله بن الحاج . وأبو الوليد بن العوّاد . وأبو محمد بن السميد البطليوسىّ النحوىّ، وسماه المقتبس. وأبو القاسم بن الحذاء الكاتب. وأبوالحسن الأشبيلىّ . وابن شراحيل. وأبوعمر الطلمنكىّ . والقاضى أبو بكر بن العربىّ ، وسماه القبس. وعاصم النحوىّ . ويحيى بن مزين ، وسماه المستقصية. ومحمد بن أبى زمنين ، وسماه المعرب . وأبو الوليد الباجىّ، وله ثلاثة شروح : المنتقى ، والإيماء ، والاستيفاء .

شرح غريبه

وممن ألف فى شرح غريبه : البرقىّ . وأحمد بن عمران الأخفش . وأبو القاسم العثمانىّ المصرىّ .

فى رجاله

وممن ألف فى رجاله :القاضى أبو عبدالله بن الحذاء ، وأبو عبد الله مفزع . والبرقىّ . وأبو عمر الطلمنكىّ.

مسنده

وألف مسند الموطأ : قاسم بن أصبغ . وأبو القاسم الجوهرىّ . وأبو الحسن القابسىّ ، فى كتابه الملخص . وأبو ذرّ الهروىّ . وأبو الحسن على بن حبيب السجلماسىّ . والمطرّز . وأحمد بن بهزاء الفارسىّ . والقاضى ابن مقرع . وابن الأعرابىّ . وأبو بكر أحمد بن سعيد بن موضح الإخميمىّ .

شواهده

وألف القاضى إسماعيل شواهد الموطأ .

اختلاف الموطآت

وألف أبوالحسن الدار قطنىّ كتاب اختلاف الموطآت . وكذا القاضى أبو الوليد الباجىّ أيضاً .

وألف مسند الموطأ روايةالقعنبىّ أبو عمرو الطليطلىّ ، وإبراهيم بن نصر السرقسطىّ .

ولابن جوصا جمع الموطأ من رواية ابن وهب ، وابن القاسم .

ولأبى الحسن بن أبى طالب كتاب موطأ الموطأ .

---

(١) اسم الكتاب كاملا (التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد) وهو كتاب لم يتقدم أحد إلى مثله . قال فيه الإمام ابن حزم : لا أعلم فى الكلام على فقه الحديث مثله ، فكيف أحسن منه ؟ .

ولأبى بكر بن ثابت الخطيب ، كتاب أطراف الموطأ .
ولابن عبد البر ، كتاب التقصّى فى مسند حديث الموطأ ، ومرسله
ولأبى عبد الله بن عيشون الطليطلىّ ، توجيه الموطأ .
ولحازم بن محمد بن حازم ، السافر عن آثار الموطأ .
ولأبى محمد بن يربوع ، كتاب فى الكلام على أسانيده سماه : تاج الحلية ، وسراج البغية اه .

عملى فى الموطأ

أولا — تحقيق النصّ .

جمعت بين يدىّ من نسخ الموطأ النسخ الآتية :

١ — نسخة الموطأ المطبوعة بمطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر عام ١٣٤٨ من الهجرة .
٢ — النسخة المطبوعة بواسطة الناشر عبد الحميد أحمد حنفى بمصر عام ١٣٥٣ من الهجرة ،
٣ — النسخة المطبوعة بمطبعة الحجر بخط باب اللوق بمصر فى ٧ رمضان عام ١٢٨٠ من الهجرة .
٤ — النسخة المطبوعة فى المطبع الفاروقى لمحمد معظم الحسنى بالهند فى ٢١ شوال عام ١٢٩١ من الهجرة .
٥ — النسخة المطبوعة فى المطبع المجتبائىّ الواقع فى الدهلى (بالهند) عام ١٣٠٧ من الهجرة .
٦ — شرح الزرقانىّ على الموطأ المطبوع بالمطبعة الكستلية بمصر عام ١٢٨٠ من الهجرة ، بتصحيح نصر أبى الوفا الهورينىّ .

فكنت أقارن نصوص بعضها ببعض ، فما اتفق الجميع عليه ، وأيقنت أنه الصواب أثبته . وما اختُلِف فيه رجحت الجانب الذى به شرح الزرقانىّ والنسخة المطبوعة فى الهند عام ١٣٠٧ . بعد أن أرجع إلى معاجم اللغة وكتب الحديث والرجال. تخلصتْ لىمِنْ هذه النسخ جميعها، نسخة ما ألوت جهدا فى أن تكون أصح ما أخرجته المطابع العربية فى العالم الإسلامىّ .

ثانيا — الترقيم

لما اتجهت نية جماعة المستشرقين إلى وضع (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوىّ) واختارت لذلك ، من كتب السنة ، الكتبَ الستة ، مع مسند الدارمىّ وموطأ مالك ـ رأت أن الدلالة على موضع الحديث بذكر اسم الكتاب أو الباب أو الحديث ، من هذه الأصول الثمانية ، فيه إطالة وإضاعة وقت وإسراف ، يمكن تحاميه بالإشارة إلى اسم الكتاب أو الباب أو الحديث، برقم يدل على كل منها .

لهذا عمدتْ إلى وضع أرقام مسلسلة لكل كتاب ولكل باب من هذه الأصول ، وزادت على ذلك بترقيم أحاديث كل كتاب فى صحيح مسلم وموطأ مالك .

وعلى هذا النسق والنظام اعتمد المرحوم الدكتور ا . ى . ونسنك فى وضع كتابه **(مفتاح كنوز السنة)**

الذى أخرجه بالإنكليزية عام ١٩٢٧ م ونقلتُه إلى العربية عام ١٩٣٤ م .

لهذا رقمت كل كتاب فى كتب الموطأ ، وكل باب، وكل حديث من كل كتاب بأرقام مسلسلة، مطابقة لأرقام النسخة التى اعتُمِدَ عليها فى العمل ، فى (**مفتاح كنوز السنة**) و (**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى**)

وإنى لأبتهل إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بيدنا ويعيننا على إخراج باقى هذه الأصول بالصفة التى نخرج بها الآن كتاب الموطأ . ليكون من مجموع ذلك ، تيسير المنفعة بهذين المعجمين الجليلين .

تخريج الأحاديث

قد ثبت مما تقدم أن أصحاب الكتب الستة لم يغادروا حديثا من أحاديث الموطأ إلا أخرجوه فى كتبهم. لذلك كان من الضرورىّ الإشارة ، عقب كل حديث ، إلى من أخرجه منهم ، وإلى موضعه من كتابه .

وقد رأيت أن الحديث، إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما أن اكتفى بالإشارة إلى ذلك ، وأن لا أعبأ بما رواه غيرهما . أما إذا لم يكن الحديث من أحاديث الصحيحين فإنى أشير إلى أصحاب السنن الذين أخرجوه ، ولو كان كلهم أخرجه .

وقد أذكر، مع اسم الكتاب واسم الباب ، الرقمَ الدّال على كليهما .

وأرجو أن أكون قد يسرت السبيل ، بذلك ، لكل محقق باحث .

الكلمة الأخيرة

هذه كلمة موجزة جدا عن الموطأ . أما صاحب الموطأ ، إمام الأئمة ، وعالم المدينة ، أنس بن مالك رضى الله عنه، فالكلام عنه موكول إلى تلك اليراعة البارعة، التى مجاجتها التحقيق العلمىّ الجامعىّ الرصين، يراعة صديقى وصفيى الدكتور محمد كامل حسين أستاذ الأدب المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به عباده المخلصين ، النفع المبين. آمين

محمد فؤاد عبد الباقى

الإمام مالك بن أنس وكتاب الموطأ

للأستاذ الدكتور محمد كامل حسين
أستاذ الأدب المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

منذ أقدم عصور التاريخ والناس فى لهفة إلى تتبع تاريخ عظمائهم ، ومن كان له أثر قوىّ فى حياتهم ، ولاسيما هؤلاء الذين كان لهم شأن فى العقائد الدينيـة التى هى أقوم النواحى التى يعيش عليها المجتمع الإنسانىّ منذ وجد الإنسان ، وقد ضرب المسلمون بسهم وافر فى ترجمة حياة أعلام المسلمين. بحيث قلّ أن نجد فى تاريخ أمة من الأمم هذه الثروة الطائلة التى تركها المسلمون فى فن السِّيَر والتراجم والطبقات والمناقب إلى غير ذلك . وربما كان الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه من أكبر الشخصيات التى تحدث عنها الكتَّاب منذ عرف فقه مالك ، ومنذ روى كتابه (الموطأ) . وربما كان كتابه (الموطأ) من أكثر الكتب التى عنى بها الناس رواية وشرحا وتعليقا . ومع ذلك كله فلاتزال الكتابة عن مالك وعن كتابه قاصرة . فنحن فى حاجة إلى بحث علمىّ دقيق يتحدث عن مالك من نواحيه المختلفة : عن أسرته ومكانتها فى الجاهلية والإسلام ، عن حياة مالك من حيث علاقته بالمجتمع الذى كان يعيش فيه من الناحية السياسية والمذهبية والاقتصادية ، عن شيوخ مالك وأثرهم فى آرائه ثم عن تلاميذ مالك وانتشار مذهبه ؛ وقد علمت من حسن الحظ أن أستاذنا أمين بك الخولى يبحث منذ سنين عديدة عن مالك ابن أنس ، فنحن نرجو أن يتم هذا البحث قريباً لما نعلمه من دقة أستاذنا فى أبحاثه وبراعته فى تخليص الحقائق العلمية مع غزير علمه واتساع أفقه، مما يجعلنا ننتظر صدور هذا الكتاب بفارغ الصبر، مقدرين قيمته قبل صدوره ، لأنه سيشغل الفراغ الذى أشرت إليه من قبل . ذلك أن القدماء الذين كتبوا عن مالك بن أنس، أو الذين أشادوا بمناقبه، شاء لهم تعصبهم له ولمذهبه إلى أن يذكروا أشياء لا نستطيع أن نتقبلها بسهولة . فهؤلاء الذين ذكروا ، مثلا ، أن أمه حملته ثلاث سنوات يخالفون بذلك ما هو معهود مألوف بين النـاس فى جميع البيئات وفى كل الأزمان . وهو يخالف ما ورد فى القرآن الكريم « ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها ، وحمله وفصاله ثلاثون شهرا »[1] وكذلك ما قيل عن هيأته ولون بشرته. فكل هذه مسائل أراد القدماء أن يسبغوا على الإمام مالك صفات خاصة ، ويتخذوا منها مناقب له ، مع أنها ليست ذات دلائل علمية تعرفنا بمالك وبكتابه الموطأ . وكنت أرجو أن أتحدث عن مالك فى شىء من التفصيل ولكن المجال لا يسمح لى هنا . وسأكتفى بذكر نتائج ما وصلت إليه فى إيجاز شديد .

ولد مالك بن أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على أصح الأقوال . وينتهى نسبه من جهة أبيه إلى ملوك

(١) سورة الأحقاف ٤٦/١٤ .

حميرفي الجاهلية . واختلف القدماء فى جد أبيه أبىعامر بن عمرو. فذهب بعضهم إلى أنه صحابى شهد مع النبى جميع الغزوات إلا بدرا[١] ، وقال آخرون بل أسلم بعد وفاة الرسول[٢] ونتيجة هذا الخلاف نرى خلافاً آخر فى شأن جده ، مالك بن أبى عامر ، فقد ذهب بعضهم إلىأنه أول من وفد من هذه الأسرة من اليمن إلى الحجاز. وكان من التابعين الذين لهم رواية عن الصحابة وأنه من الذين كتبوا المصحف الشريف فى عهد عثمان[٣]، أما والد الإمام فكان مقعدا يحترف صنعة النبل ولا يذكر له شيء فى العلم ، ولا نعرف شيئاً نطمئن إليه عن أم الإمام لكثرة اختلافات القدماء عنها وعن اسمها .

بدأ مالك يطلب العلم صغيراً، فأخذ عن كثيرين من علماء المدينة ، ولعل أشدهم أثراً فى تكوين عقليته العلمية التى عرف بها هو أبو بكر عبد الله بن يزيد المعروف بابن هرمز المتوفى سنة ١٤٨ ﻫ فقد روى عن مالك أنه قال : كنت آتى ابن هرمز من بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل[٤] . ولازمه مالك على هذا النحو سبع سنوات أو ثمان[٥] . ويروى الطبرى قال : حدثنى محمد بن الحسن بن زبالة قال : سمعت مالك بن أنس يقول : كنت آتى ابن هرمز فيأمر الجارية فتغلق الباب وترخى الستر ثم يذكر أول هذه الأمة ثم يبكى حتى تخضل لحيته[٦] . فمن ذلك تتبين مدى الصلة التى كانت بين مالك وبين شيخه ابن هرمز حتى كان ابن هرمز يسر إليه أشياء لا يفصح بها لسواه ، ونحن لا نكاد نعرف شيئاً عن ابن هرمز. فلم نعثر له على ترجمة فى كتب الطبقات ، ولا ندرى إلى أى حد أخذ عنه مالك. فلم أجد له ذكراً فى رجال الموطأ ، ولكن ابن جرير يذكر ابن هرمز فى ثورة محمد بن عبد الله ــ المعروف بالنفس الزكية ــ ضد أبى جعفر المنصور، فيروى قدامة بن محمد قائلا : خرج ابن هرمز ومحمد بن عجلان مع محمد فلما حضر القتال تقلد كل واحد منهما قوساً.قال : فظننا أنهما أرادا أن يريا الناس أنهما قد صلحا لذلك[٧] ولما انتهى القتال يروى الطبرى عن عبد الله بن برقى : رأيت قائداً من قواد عيسى جاء فى جماعة يسأل عن منزل ابن هرمز فأرشدناه إليه ، فخرج وعليه قميص رياط ، قال فأنزلوا قائدهم وحملوه على برذونه وخرجوا به يزفونه حتى أدخلوه على عيسى فما هاجه فقال له : أيها الشيخ أما وزعك فقهك عن الخروج مع من خرج ، قال : كانت فتنة شملت الناس فشملتنا فيهم قال : اذهب راشدا[٨] . فمن ذلك نستطيع أن نتبين ما عرف به ابن هرمز من فقه ومن أثر فى أهل بلدته حين تقلد القوس ليتبعه الناس ، ونحن لا ندرى عما أسر به إلى مالك حتى نتبين أثره فى مالك ، كما لا نستطيع أن نفترض أشياء لا تقوم على أساس ما دامت حياة ابن هرمز مجهولة .

ومن شيوخ مالك ابن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ ﻫ وكان من أكبر علماء المدينة فى عصره ، بل يعد من أوائل المدونين، وكان من رجال الأمويين بالشام وتولى لهم القضاء والفتيا ورحل إلى المدينة فتزاحم عليه طلاب العلم يأخذون عنه ومنهم مالك فقد روى له فى الموطأ مائة واثنين وثلاثين حديثا منها اثنان وتسعون مسندة وسائرها

(١) الديباج ص ١٧ . (٢) ابن حجر : الإصابة ج ٧ ص ١٤١ . (٣) الخزرجى : التذهيب. (٤) الديباج ص ٢٠.
(٥) نفس المصدر. (٦) الطبرى : تاريخ ج ٩ ص ٢٢٩. (٧) نفس المصدر . (٨) نفس المصدر .

منقطعة ومرسلة (١)، ويقول الليث بن سعد فى خطاب له إلى مالك «ثم اختلاف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن (٢). وربيعة بن أبى عبد الرحمن المتوفى سنة ١٣٦ ه هو أحد شيوخ مالك، وهو الذى قال فيه مالك: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة (٣)، وقال سوار بن عبد الله: مارأيت أحدا أعلم من ربيعة (٤)، كان مالك يحضر مجلس ربيعة ويحدث عنه، ويقول الليث بن سعد لمالك: وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه (٥)» فخطاب الليث يدل على أن مالكا لم يكن صغيرا عندما فارق مجلس ربيعة الرأى إنما كان فى سن يستطيع بها أن ينكر على ربيعة بعض أقواله، وهذا لايتأتى إلا من رجل بلغ من النضوج الفكرى حدا كبيرا، كما أنه يدل على أنه ظل يحضر مجلس ربيعة مدة طويلة، ومع ذلك فإننا نرى فى الموطأ اثنى عشر حديثا منها خمسة مسندة وواحد مرسل وستة من بلاغاته (٦) رواها مالك عن ربيعة.

كذلك روى مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر المتوفى سنة ١٢٠ه. ونافع هو الذى بعثه عمر بن عبدالعزيز إلى مصر ليعلمهم القرآن والسنة (٧)، وكان يلقب بفقيه المدينة، لزمه مالك وهو غلام نصف (٨) النهار وكان مالك يقول: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالى ألا أسمعه من أحد غيره (٩)، وأهل الحديث يقولون رواية مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب لجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة (١٠)، وقد روى له مالك فى الموطأ ثمانين حديثا (١١).

يذكر المؤرخون أن جعفر الصادق كان من شيوخ مالك، وجعفر أحد أئمة الشيعة، وكان من علماء المدينة المعروفين بالعلم والدين، ويروى الشيعة عن طريقه أحاديث كثيرة لا نجدها إلا فى كتب الشيعة ويكفى أن نلق نظرة إلى كتاب بحار الأنوار للمجلسى وكتاب دعائم الإسلام للقاضى النعمان بن محمد بن حيون المغربى لندرك إلى أى حد تنسب إلى جعفر الصادق هذه الأحاديث الكثيرة، ولم يكتف أصحابه بنسبة هذه الأحاديث إليه، بل نسبوا إليه كتباً عديدة فى الصنعة [الكيمياء] وكتبا أخرى فى الفلك والرياضة وكتاب الجفر الذى ينبىء عن الغيب. ولكن أكثر الباحثين المحدثين يرون أن ما روى عن الصادق لايزال فى حاجة إلى إثبات وتدليل. فجعفر الصادق عند المحدثين له شخصيتان، شخصية العالم الورع نراها فى كتب أهل السنة وكتب المعتدلين من المؤرخين. وشخصية أخرى أضفاها عليه بعض المسرفين من الشيعة. ويكفى أن نذكر أن حركة أبى الخطاب الأسدى كانت من أشد الحركات إسرافا فى إسباغ النعوت والصفات على الصادق. وتذكر كتب الشيعة أن الصادق اضطر إلى التبرؤ منه ومن أتباعه وأحل قتله، والمعروف عن جعفر أنه لم يسهم فى الحركات السياسية التى كان يقوم بها

(١) ابن عبدالبر: تجريد التمهيد ص١١٦. (٢) ابن القيم: أعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٤. (٣) ابن خلكان ج١ ص١٨٣.
(٤) نفس المصدر. (٥) أعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٤. (٦) ابن عبد البر: تجريد التمهيد ص ٣٤.
(٧) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٤. حسن المحاضرة ج ١ ص ١٦٢. (٨) الديباج ص ٢٠.
(٩) ابن خلكان ج ٢ ص ١٥١ (١٠) نفس المصدر. (١١) ابن عبد البر: التجريد ص ١٧٠.

الشيعة ، ولم يقم بالدعوة لنفسه ، بل كان يؤثر مسالمة أولى الأمر من الأمويين والعباسيين ، ويروى الداعى إدريس مؤرخ طائفة الإسماعيلية فى الجزء الرابع من كتابه عيون الأخبار أن أبا مسلم الخراسانىّ أرسل إلى الصادق مع رسول أمين يطلب منه أن يقبل أن تكون الدعوة له ، فقرأ الصادق الرسالة ثم حرقها وأمر الرسول أن يبلغ أبا مسلم ما رآه ، فهذه القصة سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة تصور لنا رغبة الصادق عن الحكم وزهده فى الرياسة الدنيوية ، فليس بغريب أن يأخذ إمام من أئمة أهل السنة شيئاً من علم هذا الإمام الشيعىّ ، وإذا صح ما رواه صاحب الديباج من أن لمالك عدة كتب فى الفلك والرياضيات ، فلعله أخذ ذلك عن جعفر الصادق كما أنه أخرج له فى الموطأ تسعة أحاديث منها خمسة متصلة مسندة أصلها حديث واحد وهو حديث جابر الطويل فى الحج والأربعة منقطعة[1] .

هؤلاء هم أشهر العلماء الذين تتلمذ عليهم الإمام مالك ، مع أنه لاقى كثيرين ممن وفدوا على الحجاز للحج وروى عنهم ، فلم يذكر عن مالك أنه رحل فى طلب العلم مع أن الرحلة فى ذلك الوقت كانت من أهم مقومات العالم ولاسيما للمحدث ، وربما كان ذلك لأن الإمام كان يعتقد كما اعتقد غيره من العلماء أن العلم هو علم المدينة ، وفى ذلك يقول الليث بن سعد : « وإنى يحق علىّ الخوف على نفسى لاعتماد من قبلى على ما أفتيهم به ، وأن الناس تبع لأهل المدينة التى إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة ونزل القرآن بها عليه بين أصحابه وما علمهم الله منه ، وأن الناس صاروا تبعاً لهم فيه فكما ذكرت »[2] . فلهذا لم يأبه مالك بالرحلة العلمية ما دام العلم هو علم أهل المدينة .

وفى حياة الإمام مالك شاهد العالم الإسلامى تطورات خطيرة كان لها أثرها القوىّ فى الحياة السياسية والاجتماعية والعقلية ، ففى هذه السنوات نشطت دعوة العباسيين وتطورت هذه الدعوة إلى انقلاب الحكومة ، فسقطت دولة بنى أمية ، وتولى العباسيون الأمر ، وتتبعوا الأمويين ومن لاذ بهم قتلاً وتعذيباً ، وسقوط دولة وقيام أخرى يؤدى دائماً إلى لون من الاضطراب بين الناس ، ويوجد فيهم شيئاً من عدم الطمأنينة ومن تبلبل الأفكار ، فمنهم من يتخذ التقية فيضمر غير ما يظهر ، ومنهم من يستسلم للأمر الواقع ولا يأبه بمجرى الحوادث حوله ، ومنهم من يقوم مع الحكومة الجديدة ابتغاء التقرب والزلفى لدى أولى الأمر ، ومنهم من يؤازر الحركات التى ترمى إلى عودة الحكومة القديمة ، هذا ما نراه فى التاريخ فى كل العصور وفى كل انقلاب يحدث ، وهذا ما حدث فى التاريخ الإسلامىّ عند انتقال الحكم إلى العباسيين ، على أن العباسيين لم يخشوا أمر الأمويين خشيتهم من حزب العلويين ، وكان الحجاز عامة والمدينة خاصة وكر الدعوة العلوية ، وفيها كان الإمام جعفر الصادق ـ إمام الشيعة على اختلاف فرقها التى عرفت بعد وفاة الصادق سنة ١٤٨ هـ من إسماعيلية ومباركية واثنى عشرية وغيرها ـ وفيها خرج محمد ابن عبد الله المعروف بالنفس الزكية سنة ١٤٥ هـ وخرج معه عدد من علماء المدينة منهم ابن هرمز أحد شيوخ

---

(١) ابن عبد البر : التجريد ص ٢٤ . (٢) ابن القيم : أعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٢ .

مالك ، أما مالك نفسه فكان مضطراً إلى أن لا يسهم فى هذه الثورة مساهمة إيجابية ، ذلك أن المنصور العباسىّ أرسله مع من أرسل إلى بنى الحسن ليدفعوا إليه محمداً وإبراهيم ابنى عبدالله [1] ، فلما قام محمد وإبراهيم بالثورة لم يسع مالك أن يشترك فيها وهو الذى كان رسولاً لتسلمهما بالأمس ، وفى الوقت نفسه كان ينقم على المنصور جبروته وطغيانه ولهذا كان يأتيه أهل المدينة يستفتونه فى الخروج مع محمد ويقولون إن فى أعناقهم بيعة لأبى جعفر فيقول: إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين [2] .

وهذه التيارات السياسية اضطرت الإمام إلى أن يتحفظ ، ولهذا وصف مالك بأنه كان أعظم الخلق مروءة وأكثرهم صمتاً قليل الكلام متحفظاً بلسانه من أشد الناس مداراة للناس [3] ، ومع ذلك كله لم ينج مالك من نقمة العباسيين فجلدوه فى أمر اختلف فيه القدماء ، فمنهم من قال إنه جلد لما أفتى به فى ثورة النفس الزكية ، وقيل بل لأن المنصور طلبه للقضاء فرفض فاعتبر المنصور أن رفضه لون من ألوان عدم التعاون مع الحاكم فأمر بضربه ، وقيل إن المنصور أمره بأن لا يروى حديث طلاق المكره فلم يخضع للأمر فعذب ، ولكن يحيى بن بكير ـ أحد تلاميذ مالك ـ قال : ما ضرب مالك إلا فى تقديمه عثمان على علىّ رضى الله عنهما ، فسعى به الطالبيون حتى ضرب ، وأنكر القدماء قوله فقيل له : خالفت أصحابه فقال : أنا أعلم من أصحابه [4] . ونحن ننكر مع القدماء رأى ابن بكير فإننا لا نعرف للطالبيين نفوذاً فى عهد المنصور ، ولم نعرف أن تقديم عثمان على علىّ بن أبى طالب رضى الله عنهما يوجب سخط العباسيين ، بل من المؤكد أن العباسيين كانوا يعمدون إلى الانتقاص من فضائل علىّ وتقديم غيره من الصحابة عليه ، ويكفى أن نقرأ ما كتبه أبو جعفر المنصور إلى محمد النفس الزكية لندرك إلى أى حد عمد المنصور إلى دفع فضائل علىّ وتفضيل غيره عليه ، فقد قال : وأما ما فخرت به من علىّ ، وسابقته فقد حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الوفاة فأمر غيره بالصلاة ، ثم أخذ الناس رجلا بعد رجل فلم يأخذوه ، وكان فى الستة فتركوه كلهم دفعاً له عنها ، ولم يروا له حقاً فيها ، أما عبدالرحمن فقدم عليه عثمان ، وقتل عثمان وهو له متهم ، وقاتله طلحة والزبير ، وأبى سعد بيعته وأغلق دونه بابه ثم بايع معاوية بعده ، ثم طلبها بكل وجه وقاتل عليها ، وتفرق عنه أصحابه ، وشك فيه شيعته قبل الحكومة ... الخ [5] . فهذه سياسة المنصور نحو علىّ والعلويين فكيف يقبل قول الطالبيين فى مالك لتفضيله عثمان على علىّ؟ حقيقة نفهم من قول الليث بن سعد أنه ومالكا كانا يفضلان عثمان ، ولم يرو مالك عن علىّ ، فلما سئل عن ذلك قال إنه لم يكن بالمدينة ، ولكن ليس معنى ذلك أنه امتحن بسبب رأيه هذا ، ولذلك ننكر رواية يحيى بن بكير ، ونرجح قصة حديث طلاق المكره فهى أقرب إلى العقل . على أن العلاقة بين مالك والعباسيين لم تلبث أن وطدت ، إذ تقرب إليه العباسيون ليتخذوا منه ومن أمثاله من العلماء سنداً وعوناً فى توطيد حكمهم ، فزاره بعض الخلفاء العباسيين ، وروى المهدىّ العباسىّ عنه الموطأ ، والروايات كثيرة حول مقابلات مالك وخلفاء العباسيين ، وكلها تثبت أن العباسيين عرفوا قدر هذا العالم الكبير ،

(١) ابن الأثير : الكامل جـ ٥ ص ١٩٤ . (٢) الطبرىّ : تاريخ جـ ٩ ص ٢٠٦ . (٣) الديباج ص ٢٠ .
(٤) الديباج ص ٢٨ . (٥) الطبرىّ : التاريخ جـ ٩ ص ٢١٢ .

وأنهم أجزلوا له العطاء ، ومنحوه سلطة تقرب من سلطة حاكم المدينة فكان يأمر بحبس من يشاء أو بضرب من يريد . وبالرغم من ذلك فلم يكن الإمام مالك من مؤيدى العباسيين فقد كان يرى أن الحكم هو حكم عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضى الله عنهما وكان يرجو أن يتاح للمسلمين من يحكم بحكمهما .

ومن الناحية العقلية ، كان المسلمون فى جميع الأمصار قد نشطوا فى الدراسات الدينية نشاطاً ملحوظاً ، فدرسوا القرآن الكريم من نواحيه المتعددة ، تفسيره وقراءاته ومفرداته ونحوه إلى غير ذلك من ألوان الدراسات التى هى محور الثقافة الإسلامية فى كل العصور الإسلامية ، وبجانب هذه الدراسات وجدت دراسة أخرى قوامها رواية حديث الرسول ﷺ وتتبع آثاره وسننه ، فقد خرج كثير من الصحابة والسابقين الأولين إلى الجهاد فى سبيل الله ، واجتمع إليهم الناس ، فكان فى كل جند طائفة منهم يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ، وإذا استفتوا فى أمر لم يفسره لهم القرآن الكريم والسنة النبوية اجتهدوا فيه برأيهم ، وكثيراً ما كان يستشار الخلفاء الراشدون فى مثل هذه الفتاوى فكان الخلفاء يرسلون إلى الأمصار برأيهم بعد استشارة من حضر حولهم من الصحابة والسابقين ، ومع ذلك لم يسلم الأمر من اختلاف فتاوى الصحابة[(1)] ، ثم اختلف التابعون وتابعوهم وفى ذلك يقول الليث بن سعد لمالك « ثم اختلف الذين كانوا بعدهم [أى بعد السابقين والتابعين] فحضرتهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن ، وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ماقد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه ، وقول ذوى الرأى من أهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير ابن فرقد وغيره كثير ممن هو أسن منه ، حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه ، وذاكرتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله بعض ما نعيب على ربيعة من ذلك فكنتما من الموافقين فيما أنكرت ، تكرهان منه ماأكره[(2)] » وهذا الخلاف الذى ذكره الليث بن سعد لم يكن بين فقهاء المدينة فحسب بل نراه فى جميع الأمصار التى استجابت لدعوة الإسلام ، فكان مصدر ثروة عقلية لانكاد نجد لها مثيلا فى تاريخ الحضارات والأديان لأنها خلفت تراثا عاش عليه المسلمون بل لايزالون يعيشون عليه إلى الآن . على أن هذه الدراسات الدينية الخالصة قد وجدت فى عهد مالك بن أنس تطورا جديدا بدخول بعض عناصر أجنبية عن العرب والإسلام بفضل اعتناق كثير من الأعاجم الدين الإسلامى ، وهؤلاء كان لهم آراؤهم وتقاليدهم الدينية قبل الإسلام ، ولهم عاداتهم التى لم يعرفها العرب والمسلمون ثم بفضل حركة الترجمة التى بدأت فى عصر الأمويين وآتت أكلها فى عصر العباسيين ، فكثرت الأهواء والبدع ، وكثرت الفرق ، وكثر بينها الجدل فنجد فرق الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة والمعتزلة كما ظهرت فى عهد المنصور فرقة الخراسانية والراوندية والزنادقة وغيرها من فرق الغلاة على أن بيئة الحجاز لم تتأثر بذلك كله تأثرا كبيرا واستطاعت المدينة أن تحافظ على تقاليدها التى ورثتها منذ عهد الرسول ﷺ ، فلم تكن تميل إلى الجدال فى الدين بل كانت إلى الحفظ والنقل أقرب ، ولهذا كان الناس يفضلون الأخذ برأى أهل

(1) ابن القيم : أعلام الموقعين جـ ٣ ص ٨٤ . (2) نفس المصدر .

المدينة ، وقد أخذ مالك نفسه بتمييز المدينة ووافقه الليث بن سعد وتلاميذ المدرسة المالكية ، وها هو ابن عبد الحكم رئيس المدرسة المالكية بمصر يقول : إذا جاوز الحديث الحرتين ضعفت شجاعته[1] ، وكان مالك بن أنس يتجنب أصحاب الفرق وأصحاب الأهواء ، وطعن فى آرائهم فقد قيل إنه كان يقول إذا ذكر عنده أحد أصحاب الأهواء : قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سننا الأخذ بها اتباع لكتاب الله تعالى واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ليس لأحد بعد هؤلاء تبديلها ولا النظر فى شىء خالفها ، فمن اهتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ماتولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا[2] على هذا النحو كان ينظر مالك إلى أصحاب الفرق المختلفة، فالدين عنده هو الأخذ بكتاب الله الكريم وسنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه وما قال به الخلفاء الراشدون وما رواه الصحابة وأهل العلم والتقى من علماء المدينة وهذا هو المنهج الذى رسمه مالك لنفسه ، والذى يقوم عليه كتابه الموطأ ، ونحن نرى هذا المنهج واضحا كل الوضوح فى الكتاب ، وأيده ماقاله ابن أبى أويس أحد تلاميذ مالك فهو يقول : قيل لمالك : قولك فى الكتاب الأمر المجتمع عليه ، والأمر عندنا وببلدنا ، وأدركت أهل العلم ، وسمعت بعض أهل العلم ، فقال : أما أكثر ما فى الكتاب فرأيى ، فلعمرى ماهو برأيى ، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المهتدى بهم الذين أخذت عنهم وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثر علىّ فقلت رأيى ، وذلك رأيى إذ كان رأيهم رأى الصحابة الذين أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك ، فهذا وراثة توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا ، وما كان رأيا فهو رأى جماعة ممن تقدم من الأئمة ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه ، وما قلت الأمر عندنا فهو ما عمل به الناس عندنا وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم ، وكذلك ماقلت فيه ببلدنا ، وما قلت فيه بعض أهل العلم فهو شىء استحسنته من قول العلماء ، وأما مالم أسمع منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريبا منه حتى لايخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم ، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأى إلىّ بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا منذ لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ماخرجت إلى غيره[3] ، فهذا المنهج الذى رضيه مالك لنفسه يدلنا على أنه كان ينقل العلم رواية شأنه فى ذلك شأن كل العلماء فى عصره ، إلا أنه دون ما رواه ، وفسر ما نقله فهو راوية من ناحية ، ومجتهد من ناحية أخرى ، راوية للحديث النبوىّ الشريف وآراء من أخذ عنهم من المجتهدين ، وما رضى به علماء أهل المدينة لأنفسهم مما أخذوه عن السلف الصالح ، وهو مقيد نفسه بذلك كله لا يحيد عنه ، ويتحرج من المجادلة فيه ، ولكنه مع ذلك كله مجتهد فى اختيار الحديث ، ناقد مدقق ، احتاط أشد الاحتياط فى روايته حتى قال الشافعىّ : كان مالك إذا شك فى الحديث طرحه كله[4] . وقال ابن أبى أويس : سمعت مالكا

(١) الزواوىّ : مناقب مالك ص ٥٢ . (٢) الديباج ص ٦٤. (٣) الديباج ص ٢٥. (٤) الديباج ص ٢٤.

يقول : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه ، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين ـ وأشار إلى المسجد ـ فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينا ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن(١) .

وبلغ به تحرجه واجتهاده معا فى التدقيق فى المسائل التى يسأل عنها فقد روى ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: إنى لأفكر فى مسألة منذ بضع عشرة سنة مااتفق لى فيها رأى إلى الآن ، وكان يقول : ربما وردت على المسألة فأسهر فيها عامة ليلتى (٢) . فهذا كله يدل على أن مالكا كان يفكر ويطيل التفكير ، وينظر فى المسائل وينعم فيها النظر ، يخاف الله ويخشاه فيما يسأل عنه لأنه يتحدث فى أمر دين الله ، فقد رأيناه يقول : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه» فلا غرو أن رأينا القدماء أنفسهم يثقون برواية مالك للحديث ثقة تامة ، ووصفوا مالكا بصفات الراوية الكامل ، وقدموه على شيوخه أنفسهم ، ويروى ابن عبد الحكم أن مالكا كان يفتى مع يحيى ابن سعيد وربيعة ونافع وكانت له حلقة فى حياة نافع أكبر من حلقة نافع (٣) ، فهذا اعتراف من معاصريه أنفسهم بتفضيله على نافع مع مكانة نافع وعلو كعبه وفضله حتى لقب بفقيه المدينة ، وربما كان تفضيل معاصريه له وتسابقهم للأخذ عنه سببا فى أن يتقول عليه بعض العلماء أمثال ابن إسحق وابن أبى ذؤيب وغيرهما حسدا له على ما بلغه من مكانة فى نفوس معاصريه ، وربما حقدوا عليه لأن مالكا كان يخالفهم ويطعن عليهم ، ومع ذلك فإن هؤلاء العلماء الذين نقدوا مالكا لم يستطع أحدهم أن ينقد رواية من رواياته للحديث الشريف ، إنما كان أكثر النقد يدور حول أمور فقهية كان يراها مالك ولم يأخذوا هم بها ، أو نقد بعض تصرفات مالك الخاصة مثل تخلفه عن صلاة الجماعة وعدم شهود الجنائز أو عيادة المرضى مع أنه كان يزور الأمراء ، وذلك كله حدث فى أواخر أيام حياته حين حلت به الشيخوخة ، فهذه المسائل التى وجهت إلى الإمام لا تنقص من قيمته العلمية ولا من صحة روايته ، وهى أقرب ما يكون من نقد المتنافسين بعضهم إلى بعض ./

وبجانب ما امتاز به الموطأ من صحة الحديث فهو من أوائل الكتب التى دونت فى الحديث ، فنحن نعلم أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه أراد أن يدون السنن النبوية واستشار فى ذلك بعض الصحابة فوافقوه على ذلك. ولكنه رجع عن ذلك خشية أن تلتبس السنة بكتاب الله الكريم ، وأن الصحابة لم يكتبوا الحديث إنما كانوا يؤدونه حفظاً. إلا ما رواه البخارىّ عن أبى هريرة فى كتاب العلم حيث يقول : ما من أصحاب النبىّ صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً عنه منى إلا ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. وفى عهد عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه وكان يكتب إلى علماء المدينة خاصة يسألهم ، كما أمر أبابكر بن محمد بن حزم أن ينظر ما كان من حديث الرسول أو سننه أو حديث عمر فيكتبه خوفاً من ذهاب الحفاظ ، فكان هذا كله ابتداء تدوين الحديث النبوىّ الشريف ، وورد فى تنوير الحوالك : وحدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار

(١) الديباج ص ٢١ . (٢) الديباج ص ٢٣ . (٣) الديباج ص ٢١ .

وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعد بن أبى عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فى منتصف القرن الثانى فدونوا الأحكام ، فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوىّ من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم (١) . فمالك رضى الله عنه كان من أوائل المدونين للحديث الصحيح ، العاملين على الحذر والاحتياط فى قبول ما يروى ، المدققين الناقدين فى المتن والسند ، ولذلك قال ابن عيينة « ما رأيت أحدا أجود أخذاً للعلم من مالك وما كان أشد انتقاءه للرجال والعلماء (٢) » ولعل مالكاً كان أسبق علماء الحديث فى وضع ما عرف بفن الحديث فإننا لا نكاد نعرف من سبقه فى نقد الرواة والتشدد فى الأخذ عن الرواة والعلماء . وكذلك فعل فى مارواه فى المسائل الفقهية لأن الموطأ مزيج من حديث وتفسير وفقه وتاريخ ، لأن العلوم لم تكن قد تحددت معالمها بعد ، ولارتباط هذه العلوم بعضها ببعض وتداخلها بحيث احتاجت هذه العلوم إلى وقت طويل تطورت فيه حتى انفصل بعضها عن بعض واتخذت معالمها المحددة التى هى عليها اليوم.

وعلى هذا النحو صنف مالك الموطأ وجمع فيه ما صح عنده من ألوان هذه العلوم المختلفة . وقد روى الطبرىّ عن العباس بن الوليد عن إبراهيم بن حماد قال : سمعت مالكاً يقول : قال لى المهدىّ : يا أبا عبد الله ضع كتاباً أحمل الأمة عليه . قال : يا أمير المؤمنين ، أما هذا الصقع ــ واشار إلى المغرب ــ فقد كفيتكه ، وأما الشام ففيهم الذى علمته ــ يعنى الأوزاعى ــ وأما أهل العراق فهم أهل العراق (٣) ، فيفهم من ذلك أن المهدىّ هو الذى طلب من مالك أن يصنف الموطأ ، ولكن هناك رواية أخرى ذكرها الطبرىّ أيضاً تخالف الرواية الأولى فقد روى عن محمد بن عمر قال : سمعت مالك بن أنس يقول : لما حج أبو جعفر المنصور دعانى فدخلت عليه فحادثته وسألنى فأجبته ، فقال : إنى عزمت أن آمر بكتبك هذه التى قد وضعتها ــ يعنى الموطأ ــ فتنسخ نسخاً ثم أبعث إلى مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدونه إلى غيره ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فإنى رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم ، قال : فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم ، وأن ردهم عما قد اعتقدوه شديد فدع الناس وماهم عليه وما اختار أهل بلد لأنفسهم ، فقال : لعمرى لوطاوعتنى على ذلك لأمرت به (٤) هكذا ساق ابن جرير تلك الرواية التى تناقض الأولى دون أن يرجح إحداهما ، ويغلب على ظنى رفض الروايتين ، ذلك أن المهدىّ ولى الخلافة العباسية سنة ١٥٨ هـ فى وقت كان مالك فى نحو الخامسة والستين من عمره ، أى أنه كان فى أواخر سنى حياته ، وأن المهدىّ وهو أمير روى عن مالك الموطأ ، فكيف يطلب منه أن يصنف الموطأ وهو خليفة ؟ ويفهم من الرواية الثانية أن علم مالك كان منتشرا

(١) السيوطىّ : تنوير الحوالك جـ ١ ص ٤ . (٢) الديباج ص ٢١ . (٣) الطبرىّ : ذيل المذيل ص ١٠٧ .
(٤) الطبرىّ : ذيل المذيل ص ١٠٧ .

فى بلاد المغرب ، فهل كان هذا العلم هو مادُوِّن فى الموطأ أم غيره ؟ وإذا كان هو مادون فى الموطأ فهل بلغ المغرب مدونا أو غير مدون ! والنص يحدثنا عن كتب مالك التى وضعها أى أن مالكا كان وضع كتبه قبل أن يراه المنصور ، ثم هل كان المنصور فى غفلة حتى يطلب من مالك أن ينسخ كتبه ليعمل بها أهل الأمصار بما فيهم أهل العراق ، ونحن نعلم أن الإمام مالك كان له رأى فى علماء العراق ، وعلماء العراق لهم رأى فى مالك ، فهل كان المنصور يضمن تأييد علماء العراق أو غير العراق من الأمصار ، لعلها رغبة جاشت فى نفس المنصور ولكنه أدرك أنها بعيدة التحقيق ، أما متى صنف الموطأ فتحديد ذلك لاسبيل إليه ولا سيما إذا علمنا أن مالكا وضع الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث ولم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقى ما بين أيدينا[1] ، فهذا يدل على أن تصنيفه استغرق أعواما عديدة لانستطيع أن نحددها بالرغم مما ذكره السيوطى أن مالكا قال ألفته فى أربعين سنة[2] وقد روى الموطأ عن مالك عدد كبير من العلماء وفى ذلك يقول السيوطى : الرواة عن مالك فيهم كثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته[3] كانوا أساتذة مدرسته فى الأمصار ولعل مدرسة المالكية فى مصر كانت من أنشط المراكز لنشر تعاليم مالك ورواية الموطأ ، وعن المصريين انتشر المذهب فى المغرب والأندلس فهرع علماؤها إلى الأخذ عن مالك نفسه وفى ذلك يقول ابن خلدون : وأما مالك فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق فى طريقهم ، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته[4] ، ويذكر المؤرخون أن أول من بث تعاليم مالك بالأندلس هو عبد الملك بن حبيب ، وأشهر تلاميذ مالك من الأندلسيين هو يحيى بن يحيى الأندلسى الذى انتشرت روايته للموطأ وكادت تندثر روايات غيره من تلاميذ مالك وهو الذى كان أثيرا عن أمويى الأندلس فلم يتول قضاء الأندلس أحد إلا بمشورته فكان جميع قضاتها من أصحابه وتلاميذه[5] ، وهذا لم يحدث لأحد من تلاميذ مالك إلا لليث بن سعد بمصر ، ولكن الليث كان صاحب مذهب خالف فيه مالكا فى بعض المسائل نراها مبثوثة فى رسائله إلى مالك ، وربما كان استئثار الحكومة الأموية بالأندلس بالعطف على يحيى بن يحيى من أسباب بقاء روايته وشهرتها دون غيرها من الروايات.

وأترك الآن الحديث عن مكانة الموطأ بين كتب الحديث إلى صديقى الكبير محمد فؤاد عبد الباقى الذى اتخذته لى أبا وأستاذا فهو جدير بهذا الحديث ؟

الجيزة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ محمد كامل حسين

(١) الديباج ص ٢٥ . (٢) تنوير الحوالك ج ١ ص ٦ . (٣) تنوير الحوالك ج ١ ص ١٠ .
(٤) ابن خلدون : المقدمة ص ٣٩٢ (طبعة المطبعة البهية) . (٥) المقرى : نفح الطيب ج ١ ص ٣٢٨ .